

الآثار السلبية لدعم الطاقة على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٤

[١٨]

طارق عبد العال حماد^(١) - أحمد فؤاد مندور^(١) - أنور رجب محمد
(١) كلية تجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ واقتراح إطار لترشيده، وتوضح الدراسة بأن مشكلة دعم الطاقة في مصر من أكبر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وباعتبارها قضية غير واضحة المعالم، وتتخلص أبعادها في تزايد الاحتياجات الاستهلاكية والضغط السكانية من ناحية، مع موارد اقتصادية محدودة من ناحية أخرى، حيث تعددت آثارها السلبية على كافة الجوانب، وكذلك المخاطر التي تتعرض لها الموازنة العامة وميزان المدفوعات، نتيجة تزايد الانفاق الحكومي على دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، ويأتي ذلك على حساب مجالات عديدة كالتعليم والصحة. وتضع الدراسة إطار مقترح يساهم في اصلاح الدعم في مصر، من خلال التجارب الدولية، والدروس المستفادة من الإصلاح، كمحاولة لتطبيق الجوانب الناجحة من عملية الإصلاح.

وتوصلت الدراسة إلى عرض رؤية لإصلاح الدعم من منظور الاقتصاد الإسلامي، وترشيد نفقاته والعمل على تخفيف حدة آثاره السلبية، وتحويل الوفر المالي الناتج من الإصلاح لمحدودي الدخل. والدليل على ذلك من قوله تبارك و تعالی : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [سورة الفرقان، الآية : ٦٧]. وعملاً بقوله صلى الله عليه وسلم (لا تسرفوا في الماء حتي لو كنتم علي نهر جار) رواه الإمام أحمد وابن ماجه رقم (٤١٦).

وتوضح الدراسة الجوانب السلبية لدعم الطاقة في مصر، ووجود علاقة ذات دلالة بين تزايد دعم الطاقة، وبين وزيادة العجز في الموازنة العامة، حيث بلغ قيمة العجز الناتج عن دعم الطاقة من ٤٣,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٧١,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة زيادة ٦٤%، وشهد العجز المالي الكلي خلال نفس الفترة من ٥٤,٧ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ٦١,١ مليار جنيه بنسبة زيادة تقدر ١١,٧%، والعجز الكلي في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ بلغ ٦,٨% (و هي تُعد من أعلى المعدلات العالمية) .

والأدوات المستخدمة في البحث نظراً لاعتمادها على الأسلوب الاستقرائي، من خلال الرجوع الي البيانات والمعلومات المتوفرة والاستنتاج المنطقي لأبعاد المشكلة، والاعتماد علي التقارير المختلفة فقد حصلت الدراسة علي البيانات الخاصة (لدعم الطاقة) من التقارير السنوية للهيئة المصرية العامة للبترول، إما البيانات الخاصة (بمؤشر الاقتصاد الكلي) تم الحصول عليه من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (والبيانات الدولية) فتم الحصول عليه من صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الإلكتروني (International Financial Statistic (ifs).

وتوصل الباحثون الي نتائج عد يدة منها، توجد علاقة طردية ذات دلالة بين مشكلة زيادة الواردات، وبين تفاقم مشكله دعم الطاقة، الذي شجع علي الأسراف في الأستهلاك المحلي من كافة منتجات الطاقة والغاز الطبيعي، مما أدى الي زيادة الواردات في الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١٤)، حيث تزايد عجز ميزان المدفوعات (الميزان البترولي المصري) من ٥,٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ الي ١٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ بنسبة ١١٨%.

وقد أوصى الباحثون الحكومة بإنشاء جهاز يكون مهمته تحصيل أموال (زكاة المال) المفروضة علي المسلمين، والتي تقدر بنحو ٧٥ مليار جنيه سنوياً، من أجمالي قيمه الودائع الإسلامية في البنوك المصرية والتي تبلغ نحو ٢,٩ بليون جنيه سنوياً (د/ صفوت النحاس ٢٠١٦).

استخدم الباحثون منهجين من أساليب البحث العلمي، المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، وحقيقة الأمر فإن كلا المنهجين يكمل الأخر، المنهج الاستقرائي ساعد على توضيح مفاهيم الدعم- حيث يختلف التعريف باختلاف منظور الدراسة ومحل اهتمامها البحثي، والمنهج الوصفي قدم حلول للتخفيف من حدة الاثار السلبية للدعم، وقدم نتائج مفيدة في عملية اصلاح الدعم وترشيده. مما نتج عنه وفرا مليا تم تحويله لزيادة المعاشات وتحسين مستو الخدمات الصحية والتعليم في مصر.

المقدمة

تعاني الدول النامية بشكل عام من مشكلة تزايد وارداتها في مقابل عدم تزايد الصادرات بنفس الزيادة الحادثة مع الواردات، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وتزايد عجزه وتدهور مركزها في التجارة الدولية. وتواجه مصر حالياً مشكلة كبيرة في موارد الطاقة المتاحة، حيث أن كميات الإنتاج والتي تقدر بنحو ٥٦٠,٠٠٠ برميل يومياً من المنتجات البترولية لا تكفي الأستهلاك والتي يقدر بنحو ٨١٥,٠٠٠ برميل يومياً حيث تعتبر مصر

مستوردة للبتروول منذ عام ٢٠٠٨ (سعيد محمد علي، ٢٠١٤) أي أن هناك عجز يقدر بنحو ٢٢٥ ألف برميل يوميًا.

ويقدر نصيب الفرد في مصر بنحو ٩٤٠ كجم بترولوي مكافئ (وهو قليل بالنسبة إلى المقارنة العالمية حسب استخدام الطاق) ومن ثم فقد تعددت الآثار السلبية المترتبة على مشكلة دعم الطاقة في الاقتصاد المصري (حاتم الرفاعي، ٢٠٠٨). ما بين مساهمة دعم الطاقة في تزايد العجز في الموازنة العامة المصرية نتيجة تزايد الاعتمادات المتخصصة لها من الإنفاق الحكومي، هذا إلى جانب الآثار السلبية على ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة سواء كانت هذه الآثار السلبية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو بيئية، حيث يرتبط الدعم بجميع هذه المتغيرات، وكذلك المتغيرات الاقتصادية المختلفة التي تحكم الحياة المادية للمجتمع من إنتاج، ودخل واستهلاك وإدخار واستثمار، وتوزيع فرص عمل، كما يرتبط الدعم بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، سواء كانت تلك القطاعات عامة أو خاصة، وما ينجم عن الدعم من ضغوط تضخمية أخرى لذلك توجد علاقة طردية بين زيادة مخصصات دعم الطاقة وتزايد الأعباء على الموازنة العامة للدولة وكذلك بين تزايد العجز لميزان المدفوعات.

ونظرًا لاستحواذ بند دعم الطاقة (منتجات بترولية وغاز طبيعي) على النسبة العظمى من إجمالي الدعم بدء من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ (وزارة البترول، تقارير غير منشورة) حيث احتل نسبة ٧٦% من إجمالي الدعم كنسبة من نصيب باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من حجم الدعم والتي تأتي بنسب متفاوتة ولكنها صغيرة جدًا مقارنة بدعم الطاقة، فعلى سبيل المثال لم يتجاوز دعم الإنتاج الصناعي عن ٣% عام ٢٠١٠/٢٠١١ من قيمة الدعم، ناهيك عن الدعم المقدم للنواحي الاجتماعية والتعليم والصحة، ومن هنا يظهر وجود الخلل في هيكل الدعم في مصر وبالتالي الآثار السلبية على القطاعات الاقتصادية المختلفة. بالإضافة إلى ضعف الكفاءة الاقتصادية وسوء تخصيص الموارد والآثار السلبية الأخرى المترتبة على مشكلة دعم الطاقة (شريف عبد الودود، ٢٠٠٩) في الاقتصاد المصري ومن ثم يمكن توضيح بعض الآثار السلبية لدعم الطاقة على ميزان المدفوعات وخاصة الميزان البترولوي لمصر في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤ وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: توضيح الفرق بين ميزان المدفوعات والميزان التجاري.
ثانياً: العلاقة ما بين دعم الطاقة وتزايد العجز في ميزان المدفوعات.
ثالثاً: الأثر السلبي لدعم الطاقة على ميزان الميزان التجاري البترولي لمصر. والتي وسوف يتم توضيحه من خلال عرض الاطار النظري.

مشكلة الدراسة

تتبع المشكلة الحقيقية من تفاقم الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة وأن مشكلة الدعم هي جزء من المشكلة الاقتصادية وتتلخص في تزايد الاحتياجات الاستهلاكية والضغط السكانية من ناحية وأنها نتيجة لعدة مشاكل اقتصادية متداخلة ومتراصة ومتشابكة وتؤثر بعضها البعض من ناحية أخرى (World Bank، *et al.*، 1991) حيث يمثل الدعم التي تمنحه الحكومة للمواطن عن طريق إتاحة بعض السلع والخدمات بأسعار تقل عن التكلفة الحقيقية لها سواء كانت تلك التكلفة هي تكلفة إنتاجها أو تكلفة استيرادها (فوزي حليم رزق، بدون عام نشر) ولهذا فقد تضخم حجم الدعم وخاصة دعم المنتجات البترولية، وأصبح الدعم يمثل عبء على الاقتصاد القومي لمصر، حيث مثل حوالي 30% من الإنفاق الحكومي في موازنة عام 2007/2008 واصبح يمثل حالياً عبء إضافي على الموازنة العامة المصرية بل أن ميزان المدفوعات المصري ظل يعاني من عجز منذ بداية عام 1973 حتى عام 2014. (عبد الحافظ الصاوي، 2016)

حيث كان العجز عام 1973 حوالي عن 30,4 مليون جنيه، ووظل تزايد هذا العجز حتى عام 2014/2015 وذلك حسب بيانات ميزان المدفوعات المنشورة من البنك المركزي حيث يقدر إجمالي ارتفاع قيمة هذا العجز إلى 38,8 مليار دولار بزيادة قدرها 4,3 مليار دولار عن العجز المحقق في الميزان التجاري عام 2013/2014 (البنك المركزي المصري 2015) وذلك نتيجة تضخم الواردات (سلع غير بترولية) وتفاقم مشكلة الدعم الذي يشجع على الإسراف بما أدى إلى زيادة الواردات وتدهور الميزان البترولي بحيث بلغ العجز من 5,7

مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى ١٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧/ ثم تحول الفائض الى عجز قيمة ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٣/٢٠١٤.

يمكن من خلال هذه الدراسة صياغة بعض التساؤلات الآتية:

- مامدى علاقة ما بين زيادة مخصصات دعم الطاقة في مصر وزيادة مخاطر التلوث البيئي في مصر.
 - هل دعم الطاقة يستفيد منه الأغنياء في مصر أكثر من الفقراء ولماذا ؟
 - ما العلاقة ما بين مشكلة دعم الطاقة وبين زيادة قيمة العجز في الموازنة العامة للدولة.
 - ودعم الطاقة هو السبب الوحيد في تزايد وتدهور عجز ميزان المدفوعات وبالتالي الميزان البترولي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤ أم هناك أسباب أخرى.
 - إلى أي مدى تحول الوفرة الناتج من ترشيد دعم الطاقة إلى النواحي الأكثر أهمية في المجتمع كالضمان الاجتماعي والمعاشات والصحة وغيرها.
- وهذا ما سوف يتم الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة.

أهمية الدراسة

يعد موضوع دعم الطاقة وتجنب الآثار السلبية الناجمة عن اصلاح وترشيد الدعم في الاقتصاد المصري من الموضوعات التي تهتم بها كل الحكومات وتضعها في أولوية اهتمامها، حيث نجد أن جميع الحكومات التي أدارت شؤون مصر قد اعلنت عن ضرورة اعادة هيكلة سياسة الدعم وخاصة دعم الطاقة، الا ان الخوف من الغضب الشعبي من سياسية الترشيد كان يؤخر هذه القرارات الحكومية في شان زيادة اسعار الطاقة. وترجع أهمية البحث الى دراسة تطور دعم الطاقة خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤ وحتى نستطيع تقييم سياسة دعم الطاقة في مصر سوف يمكن عرض بعض الآثار المتوقعة على كافة الجوانب الاقتصادية المترتبة على هذا الدعم.

وعلى الرغم من اعلان الحكومة المصرية اصلاح وترشيد دعم الطاقة في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وتخفيض قيمة الدعم للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي بنحو ٣٤ مليار جنيه في ميزانية عام ٢٠١٤، وما تبعه من قرارات حكومية بزيادة اسعار الطاقة الا ان الحكومة لم تتبع خطة واضحة تتضمن تخفيض حدة الاثار السلبية الناجمة عن اصلاح وترشيد دعم الطاقة، وهو ما نسعى اليه من خلال دراسة تجارب دولية ناجحة في اصلاح وترشيد الدعم مثل حالة نجاح اصلاح ترشيد الدعم كإندونيسيا وتركيا بالإضافة الى توصيات الصندوق والسياسات المتبعة في الاصلاح يمكن الاستفادة منها إيجابياتها وتجنب معوقاتها. (www.elwatanneus.com، 2014)

قامت الحكومة المصرية باتباع خطة اصلاح واضحة لدعم الطاقة تضمنت اجراءات لتخفيف الاثار السلبية الناجمة عن تخفيض الدعم عن الطاقة والذي يؤدي الى خفض قيمة المبالغ المخصصة لدعم الطاقة ومن ثم توجيه الفائض (وفرات الدعم) الى زيادة الاتفاق على النواحي الاجتماعية الأكثر أهمية كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية مع كسب وتأييد من الشعب لإصلاح ودعم الطاقة في مصر.

أهداف الدراسة

- يتجلى الهدف الرئيسي في الوصول الى نموذج مقترح لترشيد دعم الطاقة في مصر بغية تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ومعرفة اثارها وينبثق عن الهدف الرئيسي مجموعة من الاهداف الفرعية وهي:
١. تحليل أهداف سياسة الدعم في مصر سواء كانت هذه الاهداف اقتصادية او اجتماعية او اجتماعية او سياسية.
 ٢. تحليل مشكلات الدعم في مصر ومحاولة دراسة الاثار السلبية لدعم الطاقة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة.
 ٣. تحليل أثر دعم الطاقة على بعض المتغيرات الاقتصادية لكل من:
 - أثر دعم الطاقة على العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية.
 - الاثار السلبية لدعم الطاقة على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات المصري.

• دراسة الاثار المتوقعة من ترشيد دعم الطاقة على الخدمات الاجتماعية والتعليم والصحة.

٤. كيفية الاستفادة من التجاري الدولية في التعامل مع اصلاح وترشيد الدعم.

٥. محاولة وضع اطار مقترح يساهم في ترشيد الدعم في مصر من خلال التجارب الدولية وفى ضوء رؤية اسلامية. (ولن نتطرق الدراسة الى دعم الكهرباء).

فروض الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها السابق عرضها فإن هذه الدراسة تقوم على الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد علاقة طردية ذات دلالة بين زيادة مخصصات دعم الطاقة، وزيادة مخاطر التلوث البيئي في مصر.

الفرض الثاني: توجد علاقة عكسية بين زيادة مخصصات دعم الطاقة وبين عدم تحقيق العدالة الاجتماعية فى المجتمع.

الفرض الثالث: وجود علاقة طردية ذات دلالة واضحة بين زيادة مخصصات الدعم، وزيادة العجز في الموازنة العامة للدولة ا لمصرية.

الفرض الرابع: توجد علاقة طردية بين نتيجة الإسراف في استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، وبين تفاقم مشكلة الدعم الذي شجع على الإسراف، مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات وبالتالي العجز في الميزان البترولي لمصر، ويرجع ذلك إلى زيادة الواردات من السلع البترولية؟

الفرض الخامس: توجد علاقة عكسية ذات دلالة بين ترشيد دعم الطاقة، وبين توجيه الوفرة الناتج عن الإصلاح، إلى زيادة الإنفاق على البرامج الاجتماعية مما يبرر الاتجاه نحو ترشيده، كزيادة معاش الضمان الاجتماعي من ٥ مليار جنيه عام ٢٠١٣ إلى ١٠,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤.

محدود الدراسة

الحدود المكانية: هي المسح الدراسي لجمهورية مصر العربية، وكذلك الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية التي قامت بتجربة إصلاح وترشيد دعم الطاقة.

الحدود الزمنية: حيث غطى البحث الفترة الزمنية للدراسة والتي كانت من عام ٢٠٠٤-٢٠١٤، حيث كان عام ٢٠٠٥ هو أول عام تم فيه ظهور بند جديد في الموازنة العامة للدولة. ويسمى ببند دعم المشتقات البترولية.

الحدود الموضوعية: كانت بمثابة التحليل الاقتصادي الحالي لمشكلة الدعم في الاقتصاد المصري مع التركيز على دعم الطاقة في مصر.

الدراسات السابقة

على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت قضية الدعم، ومراجعة الدراسات العلمية التي تناولت هذه القضية منذ التسعينات اتضح للباحثين ان هذه الدراسات لم تركز على قضية دعم الطاقة، فالجانب الاكبر من تلك الدراسات ركز على القضايا دعم الغذاء بالإضافة الى غياب تناول التجارب الدولية في ترشيد دعم الطاقة. والهدف الاساسي من استعراض هذه الدراسات هو:

١. توضيح كل من الدراسات التي تناولت دعم الطاقة وترشيده وتجنب اثاره السلبية.
 ٢. اظهار اوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية.
 ٣. أساليب البحث التي استخدمها الدراسات المختلفة وتحديد مدى الاستفادة منها.
 ٤. التعرف على الهدف من كل دراسة وأهم النتائج التي تم التوصل اليها.
- دراسة (محمد أحمد محمود أمين، ٢٠٠٩) وهي بعنوان: كفاءة وعدالة سياسة الدعم الحكومي في مصر.**

وتهدف الدراسة الى تحليل اهداف سياسة الدعم في مصر سواء كانت الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية، وتحليل مشكلة الدعم في مصر ومحاولة دراسة الاثار السلبية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وأهم النتائج التي تم توصل اليها هو طرح العديد من البدائل والمقترحات من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتحول من الدعم السلعي الى الدعم النقدي ليصل الى مستحقه. دراسة (أمير سليمان يحيى، ٢٠١١) وهي بعنوان: سياسة دعم الطلب على السلع الاساسية في مصر.

وتهدف الدراسة الى القاء الضوء على مفاهيم الدعم في مصر ومدى أهميته. ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هو التحسين المستمر في العمليات الانتاجية، وترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وتحسين الاوضاع البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية والحد من مشكلة التلوث الصناعي.

دراسة (محمد عمرو عليش، ١٩٩٢) بعنوان: تقييم سياسة الدعم في الاقتصاد المصري خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٥م.

وتهدف الدراسة إلى تقييم سياسة الدعم في مصر خلال فترة الدراسة.

وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي:

- الدعم في الدول النامية يفتقر الى الوسيلة التمويلية المناسبة.
- الدعم يعمل على زيادة الاستهلاك من السلع المعانة أو المدعومة.

وفي دراسة (عبد الغفار شكري، ٢٠٠٨) بعنوان: تحرير اسعار الطاقة في مصر من سيدفع الثمن.

تهدف الدراسة الى تصحيح هيكل قطاع الصناعة نحو صناعات متخصصة الاستخدامات للطاقة.

والنتائج التي توصل اليها هي: العمل على تخفيض قيمة مخصصات الدعم الموجه للصناعات كثيفة الطاقة في مصر مثل صناعة الاسمنت والأسمدة وحديد الصلب وغيرها.

دراسة (عبد الخالق جودة، ٢٠١٣) بعنوان: اكدرية الدعم (نحو سياسة مالية واقتصادية جديدة).

وتهدف الدراسة الى تقليص حدة الاثار السلبية على الاقتصاد المصري وخاصة على الموازنة العامة وميزان المدفوعات للدولة واعادة هيكل الموازنة العامة للدولة والنظر في دعم الطاقة في

مصر لأنه يذهب إلى غير مستحقه ومن اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي تتفاقم حجم مشكلة الدعم في مصر .

دراسة (أمنية حلمي ٢٠٠٥) بعنوان: كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر .

وتهدف الدراسة الى طرح بدائل للإصلاح البديل الاول هو تحسين اليات الاستهداف والتسعير ورفع كفاءة الانفاق العام من الخدمات الاجتماعية لتخفيف العبء عن محدودي الدخل، وكان هذا هو الدليل الأول، أما الثاني هو التحول تدريجياً إلى خفض قيمة دعم الطاقة.

تطبيق البديل الاول مع التحول تدريجياً الى البديل الثاني، مع تطبيق سياسة الاجور لتحقيق التوازن بين هيكل الاجور وتكلفة الحصول على الاحتياجات الاساسية للمواطنين .

دراسة (عبد الفتاح ابراهيم عبد الفتاح، ٢٠٠٠) بعنوان: العالم والطاقة وحماية البيئة

حيث تشير الدراسة الى وجود مشكلتين أساسيتين لها دور في مجريات الامور سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً هما: مشكلة الطاقة ومشكلة المياه.

وتهدف الدراسة الى تحليل مشكلة الطاقة التي تواجه العالم في القرن الواحد والعشرون. والنتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو تأثير الانبعاثات الناجمة عن حرق الوقود على الصحة العامة مع ترشيد الاستهلاك.

دراسة (زينب محمد الجوادي ٢٠١٢) وهي بعنوان: ترشيد دعم المواد البترولية ودوره في خفض عجز الموازنة العامة.

وتهدف الدراسة الى اعادة هيكلة دعم الطاقة عن طريق الاعلان عن خطط تعمل على ترشيد الدعم، واطلاق منظومة الكارت الذكي.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١. أدت سياسة دعم الطاقة إلى سوء استخدام موارد البلاد الناضبة من البترول والغاز الطبيعي، وعدم استخدام تكنولوجيا حديثة أدى الى عدم ترشيد استخدام المواد البترولية، وعدم محاولة عدم وجود وبدائل اخرى للطاقة، وظهور انماط استهلاكية سيئة أدت إلى مشاكل اقتصادية لا يمكن أن يتحملها الاقتصاد المصري، ولا محدود الدخل.

٢. دعم الطاقة يؤدي الى المزيد من الخلل في توزيع الدخل لصالح الاثرياء على حساب الفقراء.
٣. رفع الدعم عن المنتجات البترولية، وبالتالي زيادة سعرها سوف يغير من النمط الاستهلاكي للمواطنين ويساعد على ترشيد استهلاك الطاقة في مصر.
٤. لا يمكن تطبيق ثقافة الاستهلاك على شعب يوجد فيه نسبة الأمية مرتفعة.

الإطار النظري

ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرض السابق سوف نتناول بالتوضيح والتحليل بعض الآثار السلبية لدعم الطاقة على ميزان المدفوعات وخاصة الميزان البترولي لمصر خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤، وذلك من خلال العناصر التالية:

أولاً: أثر الدعم على ميزان المدفوعات المصري.

- الفرق ما بين الميزان المدفوعات والميزان التجاري البترولي لمصر.
 - العلاقة ما بين دعم الطاقة وميزان المدفوعات.
 - وضع ميزان ا لمدفوعات والميزان التجاري البترولي لمصر .
 - اسباب خلل الميزان البترولي لمصر خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤.
 - اسباب عجز ميزان المدفوعات وخاصة الميزان البترولي لمصر خلال الفترة.
- ثانياً: بعض الجوانب السلبية الاخرى لسياسة دعم الطاقة ميزان المدفوعات:**
- سياسة الدعم المطبق.
 - الاثار السلبية لسياسة الدعم في حالة استمرار دعم منتجات الطاقة في مصر.
 - عيوب سياسة الدعم المطبقة حالياً في مصر.

ويمكن توضيح ما سبق على النحو التالي:

الآثار السلبية لدعم الطاقة على ميزان المدفوعات المصري: تعاني الدول النامية بشكل عام من مشكلة تزايد وارداتها، في مقابل عدم تزايد الصادرات .

نفس الزيادة الحادثة في الواردات، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات في تلك الدول وتزايد عجزه وتدهور مركزها في التجارة الدولية.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن الواردات المصرية من السلع الغذائية والبتروولية خلال هذه الفترة من ٢٠٠٤/٢٠١٤ في تزايد بشكل مستمر، نتيجة لتزايد الطلب الاستهلاكي عليها في الدخل من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الاحتياجات ومواجهة تلك الزيادة.

وقد أضيف عاملاً جديداً إلى هذا الوضع خاصة بعد عام ١٩٧٣ وهو تزايد تكلفة الواردات من السلع الغذائية والمنتجات البتروولية نتيجة لارتفاع السوق العالمية لهذه السلع منذ ذلك مما يشير إلى أن آليات السوق العالمية أنها لا تتضمن إمداد الدول النامية ومنها مصر باحتياجاتها من السلع بكافة أنواعها بشكل منتظم وبسعر مناسب وتم الإشارة إلى ذلك في توصيات مؤتمر الغذاء العالمي عام ١٩٧٤ (إسماعيل صبري عبد الله، ١٩٩٧).

وفي هذا الإطار يمكن توضيح أثر الدعم على ميزان المدفوعات المصري في النقاط التالية:

- يعمل الدعم على تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات في مصر نتيجة لأنه نظام لا يقوم بتحديد الكميات المدعمة، وهذا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك غير الرشيد.
- يعمل الدعم على تغيير أنماط الاستهلاك في صالح السلع المدعمة مما يؤدي إلى زيادة الواردات.
- يعمل الدعم على التبيد وسوء الاستخدام من السلع المدعمة مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي تزايد الواردات منها.
- يعمل دعم الطاقة على استمرار أزمة عجز الميزان البتروولي بمصر، في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤.

١- الفرق ما بين الميزان التجاري وميزان المدفوعات: يمثل الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع والخدمات ويتمتع الميزان التجاري البترولي لمصر بفائض عندما تتجاوز قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، وعندما يتجاوز الواردات عن قيمة الصادرات يعاني الميزان البترولي لمصر من عجز؟ وفي حالة تساوي الصادرات مع الواردات يكون الميزان البترولي لمصر في حالة توازن.

أما ميزان المدفوعات: وهو أكثر شمولية إذ يأخذ في الاعتبار كل المبادلات الدولية، وبذلك فإن يشمل بالإضافة إلى الصادرات والواردات من سلع وخدمات مجموع الاستثمارات المالية وغير المالية والمنح والإعانات الخاصة والعامة. ومثله مثل الميزان التجاري وهو يمكن أن يكون في حالة عجز أو فائض

وكما يعتبر ميزان المدفوعات ما هو إلا مرآة تعكس صورة الاقتصاد القومي مع العالم الخارجي وقد لعبت مشكلة الاستهلاك دورًا كبيرًا في تدهور عجز ميزان المدفوعات ومازالت تؤدي إلى تزايد الواردات من السلع بأنواعها المختلفة في ظل عجز الجهاز الإنتاجي، ولما كان الدعم والاستهلاك قضية واحدة فإن تزايد اعتمادات الدعم وتزايد سلع الدعم تعتبر من العوامل الأساسية لتزايد الواردات سواء كان من السلع الاستهلاكية أو السلع البترولية. (www.arabic.euronews.net,2017)

ولما كان مشاكل ميزان المدفوعات كثيرة ومتعددة، فإن الذي يمكن قوله هو أنه كان ميزان المدفوعات يعاني من عجزًا فإن اتباع سياسة دعم الطاقة في مصر تجعله أكثر معاناة. (٢) العلاقة بين الدعم وميزان المدفوعات المصري: تعريف ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى، وذلك خلال مدة معينة، وغالبًا ما تكون سنة، ويتكون من جانب دائن وجانب مدين، ويسجل في الجانب الدائن في الميزان حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية، والجانب المدين يسجل فيه قيمة الواردات من الخارج وأي ديون أو التزامات من الخارج.

٣) وضع ميزان المدفوعات وبخاصة الميزان التجاري البترولي: تجدر الإشارة إلى أن ميزان المدفوعات المصري يعاني من عجزاً دائماً منذ بداية عام ١٩٧٣ (البنك المركزي المصري، ٢٠١٥) حتى عام ٢٠١٤، حيث بلغ العجز في العمليات الجارية عام ١٩٧٣ حوالي ٣٠,٤ مليون جنيه، وظل تزايد هذا العجز حتى عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وحسب بيانات ميزان المدفوعات المشورة من البنك المركزي عن عام ٢٠١٥/٢٠١٤ توضح ارتفاع العجز الكلي في الميزان التجاري إلى حوالي ٣٨,٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٤,٣ مليار دولار عن العجز المتحقق في الميزان التجاري لعام ٢٠١٣/٢٠١٤. (عبد الحافظ الصاوي، ٢٠١٦).

وما يهمننا في هذا المجال هو اللقاء الضوء على موقف الميزان التجاري، حيث يعتبر أهم جزء من ميزان المدفوعات، ويعبر عن الجزء المتعلق بالمعاملات السلعية (أي الصادرات والواردات متزايدة أو صادرات متناقصة)، وقد أستمّر تحقيق هذا العجز في الميزان التجاري مستمراً حتى الآن، بل وفي تزايد، وإن كان هذا العجز إنعكاساً لأوضاع عديدة نذكر منها، عجز الإنتاج الصناعي والزراعي عن الوفاء باحتياجات الاستهلاك المتزايدة، مما يؤدي إلى المزيد من الواردات السلعية وما يترتب على ذلك من خضوع تلك الواردات لألية السوق العالمي والتعرض لخطر تزايد الأسعار العالمية وتزايد تكلفة الواردات كما حدث في عام ١٩٧٣ إلى ١٩٩٢ وحدث الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري. (محمد فخري مكي، ١٩٩٢).

وظهور مشاكل عديدة داخل الاقتصاد المصري، مثل مشكلة زيادة الواردات (تضخم الواردات) وتفاقم مشكلة الدعم حيث يشجع الدعم على الإسراف في سلع الدعم بما يؤدي إلى زيادة الواردات، وفي نفس الوقت تدهور الصادرات وتزايد قيمة العجز في الميزان التجاري المصري من ٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ١٢,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ واستمّر هذا العجز في الميزان البترولي في التزايد باستثناء عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث كان يحقق فائض ثم تحول الفائض إلى عجز الربع ويرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك المحلي مما ترتب عليه زيادة الواردات من السلع البترولية وهذا يثبت صحة الفرق الخامس (وزارة المالية،

التقرير المالي، اعوام مختلفة) ويمكن توضيح أسباب خلل الميزان التجاري البترولي لمصر (صادرات وواردات بترولية) من حيث خلل الميزان أو عجزه.

٤- أسباب خلل الميزان البترولي منها:

- على الرغم من أن مصر أدرجت ضمن الدول المصدرة للبترول منذ النصف الثاني من السبعينات من القرن العشرين إلا أنها لم تخطى بعضوية منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك" بحكم صغر الحصة التصديرية لمصر وعدم امتلاكها لكميات كبيرة لا من حيث الإنتاج أو التصدير. (حاتم الرفاعي، ٢٠٠٨)
- عاشت مصر منذ إعلانها ضمن الدول المصدرة للبترول أزمات في الإمدادات البترولية، ورفعت فيها أسعار الوقود أكثر من مرة، وأن كان ذلك يسبب قلقا سياسيا واجتماعيا، إلا أن الوضع الآن يمثل أزمة حقيقية، بسبب حالة التبعية لتقلبات أسواق البترول العالمية.
- ظلت عوائد الصادرات البترولية لمصر واحدة من أهم مصادر النقد الأجنبي حتى عام ٢٠٠٨، حيث اتخذ في هذا العام رفع الدعم الخاص بالصناعات كثيفة استخدام الطاقة على مدار ٤ سنوات، إلا أن وقوع الأزمة المالية العالمية، حال دون دخول هذه القرارات لحيز التنفيذ وذلك ما تم الإشارة إليه سابقاً.
- من الأسباب التي تؤدي إلى خلل الميزان البترولي لمصر هو أن عوائد الصادرات البترولية تستخدم في تغطية احتياجات الموازنة العامة للدولة، وهي احتياجات استهلاكية منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٩٢. (www.petroleum.gov.eg)
- استمرار مصر في تصدير خام البترول، وتستورد مكانة المشتقات البترولية (عبد الله شحاته، ٢٠٠٧)، دون تطوير معامل التكرير، والاستفادة منها في القيام بتكرير البترول المستورد لانخفاض سعر الخام المستورد عن استيراد المشتقات البترولية.
- تفتقد مصر إلى وجود البيئة الأساسية اللازمة لمتطلبات استخدام الغاز الطبيعي، على الرغم من اعتماد الحكومة المصرية لاستراتيجية خاطئة تتعلق بالإصرار على تصدير الغاز، رغم أن كل الشواهد وتوصيات خبراء الطاقة، كانت توصي بضرورة عدم تصدير الغاز والاحتفاظ به لسد الاحتياجات المستقبلية (د. علي لطفى، ٢٠٠٩).

٥- أسباب عجز الميزان التجاري البترولي لمصر: وذلك من خلال البيانات المنشورة على موقع وزارة المالية عبر التقدير المالي الشهري في نوفمبر ٢٠١٥ يوضح لنا تطور الميزان التجاري البترولي (الصادرات والواردات البترولية) خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤. وفيما يلي نستعرض مكونات هذه الفترة، واستنتاج ما يرد بها من تحليلات تفسر لنا الوضع المتأزم بمصر في جانب المواد البترولية. (مشروع الموازنة العامة، ٢٠٠٤ - ٢٠١٤).

جدول (١): الصادرات والواردات البترولية لمصر (خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤)

السنوات	الصادرات	الواردات	العجز/ الفائض
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦	١١,٧	(٥,٧-)
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١,٧	١٧,٢	(٦,٦-)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠,٢	١٩,٢	(٩,٠-)
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٥,٣	٢٧,٧	(١٢,٤-)
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١١,٠٠	٧	٤+
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٠,٢	٥,١	٥,١+
٢٠١١/٢٠١٠	١٢,١	٩,٢	٢,٩+
٢٠١٢/٢٠١١	١١,٢	١١,٧	(٠,٥-)
٢٠١٣/٢٠١٢	١٣	١٢,١٢	(٠,٨٨-)
٢٠١٤/٢٠١٣	١٢,٤	١٣,٣	(٠,٨-)
٢٠١٥/٢٠١٤	٨,١	١٢,٣	(٤,٢-)

- المصدر:** وزارة المالية، التقدير المالي سنوات مختلفة، تم تجميع البيانات بمعرفة الباحث
- وتشير البيانات إلى الصادرات السلعية غير البترولية عام ٢٠١٣/٢٠١٤ والتي تمثل حوالي ٩,١ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمثل الصادرات البترولية حوالي ٤٧,٧% من إجمالي الصادرات السلعية الأمر الذي يعكس ضعف مساهمة الصادرات البترولية في الناتج المحلي الإجمالي من ناحية وعدم قدرة هذا القطاع على استيعاب عدد كبير من العمالة وانخفاض أهمية النسبية في التشغيل.
 - يلاحظ الجدول السابق أن أفضل السنوات في الميزان التجاري البترولي لمصر، خلال الفترة المقارنة هي عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث بلغ الفائض ٥,١ مليار دولار، ويعود هذا الأمر إلى بدء تعافي أسعار البترول في السوق الدولية، بعد الأزمة المالية العالمية التي وقعت في نهاية عام ٢٠٠٨، مما أدى إلى تحسن عوائد صادرات البترول لمصر.
- (Abdallah shchatakhattab, 2007)

- بعد هذا العام بدأت المشكلة تظهر في الاقتصاد المصري، حيث زادت متطلبات التنمية وحاجة المشروعات الإنتاجية والخدمية للطاقة، فانخفض الفائض بالميزان التجاري البترولي إلى ٢,٦ مليار دولار في عام ٢٠١١/٢٠١٠ (رئاسة مجلس الوزراء، مركز المعلومات، ٢٠١٢)
- مع تزايد استهلاك الطاقة بمصر في الفترة ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٥/٢٠١٤ حقق الميزان التجاري البترولي عجزاً، باستثناء العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ على الرغم من الاضطرابات السياسية في مصر التي صاحب تلك الفترة (انتخابات الرئاسة) وإن كانت معدلات الاستهلاك في القطاع المنزلي والقطاع التجاري قد شهدت أزمة في توفير الوقود في هذا العام، إلا أنه تم توفير الوقود للصناعة، وظهر ذلك بشكل إيجابي في زيادة الصادرات، كما توجهت الدولة في هذا العام نحو التفكير والبحث عن بدائل البترول من مصادر أخرى، والبحث عن طرق توفير استهلاك الطاقة، وتوظيف الغاز الطبيعي كبديل أرخص وأفضل بيئياً حتى ولو كان عن طريق الاستيراد (جريدة الوطن، الموقع الإلكتروني، ٢٠٠٧).
- وكما يلاحظ بأنه على الرغم من حصول مصر على دعم بترولي من دول الخليج في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ يقدر بقيمة ٨ مليار دولار إلا أن نتائج الميزان التجاري البترولي لهذا العام ظهرت وجود عجزاً قدره ٨٠٠ مليون دولار لهذا العام أي أن العجز للميزان التجاري البترولي كان مرشحاً للعجز بالزيادة حتى مع وجود الدعم البترولي الخليجي (صندوق النقد الدولي، الموقع الإلكتروني، ٢٠١٦).
- أما في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ والذي أظهرت بيانات وزارة المالية بأن الأرقام الخاصة به أرقام مبدئية والمتاح من هذه البيانات تظهر بلوغ العجز للميزان التجاري البترولي لمصر بنحو ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك بالرغم من انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية بشكل وصل لنحو ٦٠% وفي نفس الوقت نفذت الحكومة المصرية منذ بداية يوليو ٢٠١٤ برنامج لتخفيض الدعم بالموازنة العامة، وخاصة ما يتعلق بالوقود والمواد

- البترولية والغاز الطبيعي في مصر، لينخفض دعم الطاقة في هذا العام بنحو ٥٠ مليار جنيه مصري في عام ٢٠١٥ (وزارة المالية، التقرير المالي، ٢٠١٥).
- بالإضافة إلى ذلك فيؤثر دعم الكهرباء تأثيرًا سلبيًا على ميزان المدفوعات نظرًا لما يترتب على ذلك من زيادة الطلب. (مركز المعلومات لدعم واتخاذ القرار، ٢٠٠٥)
- على الكهرباء، وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض حجم الطاقة المتاحة للتصدير (في حالة إذا كانت الدولة مصدرة الكهرباء)، أو زيادة فاتورة الاستيراد في حالة (إذا كانت الدولة مستوردة للكهرباء)، مما يؤثر بالسلب على القدرة في تأمين أو توفير الطاقة الكهربائية نتيجة الاعتماد على الواردات في تغطية الاحتياجات المحلية من الطاقة..

ثالثاً: الآثار السلبية لدعم الطاقة على ميزان المدفوعات وبخاصة الميزان التجاري البترولي لمصر: يمكن القول أن احتمالات تأثر الدعم على ميزان المدفوعات المصري يمكن أن يحدث من عدة نواحي نذكر منها:

- **سياسة الدعم المطبقة:** حيث أن سياسة الدعم في مصر لا ترتبط بوجود أي نظام للتحكم في كميات السلع المدعومة، وهي متاحة للجميع الغني والفقير وبأي كمية وفي أي وقت، (وقد أشير إليه سابقاً) ولعل هذا سبباً في تزايد كميات الاستهلاك من السلع المستوردة من المواد الغذائية وغيرها، مما ينعكس على الواردات المصرية من هذه السلع، حيث أن معظم سلع الدعم في مصر هي مستوردة، وخاصة سلع الوقود (البنزين - السولار - المازوت - البوتجاز - الكيروسين - الغاز الطبيعي) وبالتالي يكون الدعم سبباً في استحواذ تلك السلع المدعومة على المزيد من موارد النقد الأجنبي، وتقلص تلك الموارد من النقد الأجنبي ينعكس بدوره على ميزان المدفوعات المصري، ويظهر أثره واضحاً في قيمة العجز المستمر للميزان التجاري البترولي لمصر (سعيد محمد علي، البوابة الإلكترونية).
- **الاستمرار في سياسة الدعم الحالي لمنتجات الطاقة والغاز الطبيعي في مصر:** حيث يؤدي الاستمرار في سياسة دعم الطاقة في مصر إلى تزايد كميات الاستهلاك من هذه السلع المدعومة وتقليل فرص التصدير منها، وتظهر البيانات الخاصة بالعجز البترولي في مصر، أن السياسة المتبعة فيما يتعلق بالبترول والغاز الطبيعي بمصر، سياسات خاطئة،

وإنها لم تدرك منذ بداية الألفية الثالثة و أن أكبر ما يواجه مصر من تحديات تتعلق بالتنمية، وزيادة استهلاك مصر من المواد البترولية والغاز الطبيعي وهو ما ينعكس على وضع الاقتصاد المصري والميزانية العامة لميزان المدفوعات. (عبد الحافظ الصاوي، ٢٠١٦)

ومن هذا المنطلق فإن سياسة دعم الطاقة في مصر والسياسات المصاحبة له هي سياسة خاطئة، ولعل هذا الجانب هو ما دعى بعض الاقتصاديين إلى الاختلاف في مفهوم الدعم المستتر رغبة وفي إظهار أن الإسراف في استهلاك السلع التصديرية والذي يشجع عليه ثمنها، يقلل من الطاقة التصديرية وفي النهاية يؤثر على ميزان المدفوعات. (A.M Freeman, 1973) and other

• **عيوب سياسة دعم الطاقة المطبقة حاليًا في مصر:** حيث أن سياسة الدعم في مصر لا ترتبط بوجود أي نظام للتحكم في وجود كميات السلع المدعومة وهي متاحة للجميع الغني والفقير وبأي كمية وفي أي وقت ولعل هذا سببًا في تزايد كميات الاستهلاك من السلع المستوردة من المواد الغذائية وغيرها، مما ينعكس على الواردات المصرية من هذه السلع، حيث أن معظم سلع الدعم في مصر هي في الغالب سلع مستوردة، وخاصة سلع الوقود (البنزين - السولار - مازوت - البوتجاز - الكيروسين - الغاز الطبيعي) وبالتالي يكون الدعم سببًا في استحواد تلك السلع المدعومة على المزيد من موارد النقد الأجنبي، وتقلص ذلك من النقد الأجنبي ينعكس بدوره على ميزان المدفوعات المصري، ويظهر أثره واضحًا في قيمة العجز المستمر للميزان التجاري البترولي لمصر بالإضافة إلى الأعباء الأخرى على الموازنة العامة.

وخلاصة التحليل السابق تشير إلى أن تأثير الدعم على ميزان المدفوعات من خلال تشجيعه على تزايد الواردات دون ترشيد، وعلمه على تقليل الصادرات مع وجود إمكانية الترشيد واحتمالات زيادة الصادرات لولا سير الدعم بهذه الآلية.

ويبقى تحفظًا أخيرًا هو أن الدعم ليس الوحيد في تزايد عجز وتدهور ميزان المدفوعات المصري في الفترة من ٢٠٠٤/٢٠١٤ بل هناك وجود العديد من الأسباب الأخرى كتزايد بنود

الواردات السلعية الأخرى في هذا المجال أي أن الأمر يقتضي ليس فقط ترشيد الدعم، بل يجب بحث باقي الآثار السلبية لدعم الطاقة على مؤشر الاقتصاد الكلي في مصر وهذا يؤكد صحة الفرض الرابع بالدراسة وهو وجود علاقة طردية بين زيادة الاستهلاك وبين زيادة الواردات، وخاصة الميزان البترولي حيث انخفض الفائض من ٢,٩ مليار دولار عام ٢٠١٠ /٢٠١١ حيث تحول الفائض الى عجز قيمة ٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤/٢٠١٥(محمد فخري مكي، ١٩٩٢).

إجراءات الدراسة

المنهج المستخدم في الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على منهجين متكاملين من أساليب البحث العلمي:

١- **المنهج الاستقرائي:** الذي يقوم على دراسة المشكلة وتحديد جوانبها من خلال تجميع البيانات والمعلومات من الدراسات السابقة، والكتب، والمقالات، والدويات، والنشرات المختلفة ذات الصلة بمجال البحث.

٢- **المنهج الوصفي التحليلي:** وتحاول الدراسة من خلال هذا المنهج دراسة تلك الظاهرة موضوع البحث، وتحليل جوانبها المختلفة والآثار السلبية المترتبة عليها، ومن ثم التوصل الى نتائج تفيد عملية اصلاح وترشيد دعم الطاقة في الاقتصاد المصري وتخفيف حدة الآثار السلبية للدعم. وعرض وؤية لترشيد دعم الطاقة وتمويله من خلال منظور الاقتصاد الإسلامي.

وحقيقة الأمر فإن كلا المنهجين يكمل الآخر: حيث أن المنهج الاستقرائي يساهم في استعراض المفهوم الاقتصادي للدعم وانواعه واهدافه ومصادر تمويله، أما المنهج الوصفي التحليلي يمكن عن طريقة استخدام بعض النماذج المقترحة لترشيد دعم الطاقة مع الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجمة في مجال اصلاح الدعم، ونظرًا لتشعب مشكلة البحث وارتباطها بترشيد الدعم ونواحي أخرى تتطلب، الدراسة الرجوع الى المصادر العلمية المختلفة لدعم الطاقة رغم حداثة موضوع البحث.

وفي هاتين المرحلتين تختلف طبيعة المنهج العلمي وتدرجه، من مرحلة العرض الى مرحلة الوصف والتحليل ثم القياس والإثبات.

الأدوات المستخدمة في مجال الدراسة: نظرًا لاعتماد الباحثون في الدراسة على الأسلوب الاستقرائي، وذلك من خلال الرجوع إلى البيانات والمعلومات المتوفرة، والاستنتاج المنطقي لأبعاد المشكلة والاعتماد على التقارير والرسائل العلمية والكتب والدوريات والمنشورات المختلفة، فقد حصلت الدراسة على البيانات الخاصة لدعم الطاقة لمصر، من التقارير السنوية للهيئة المصرية العامة للبترو، وكذلك البنك المركزي المصري، (أما البيانات الخاصة بمؤشرات الاقتصاد الكلي) فقد حصلت عليها الدراسة من نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة المالية وتقاريرها المختلفة. والبيانات الدولية عن الدعم تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي من خلال الموقع الإلكتروني www.internationalfinancialstatistics.com

نتائج الدراسة

لقد توصلنا من خلال العرض السابق الى عدد من النتائج وهي كالتالي:

1. يمكن التأكد من صحة الفرض الاول بالدراسة وهو وجود علاقة طردية ذات دلالة بين زيادة مخصصات دعم الطاقة، وبين ارتفاع مخاطر التلوث البيئي، بسبب الاسراف في استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي مما ينتج عنه زيادة كمية الانبعاثات من غاز ثاني اكسيد الكربون التي تؤثر على الكائنات الحية. ويتضح ذلك من الجدول التالي.
- جدول رقم(1): كمية الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن استهلاك المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٠/٢٠١١) الوحدة ب ألف طن

السنوات البيان	/٢٠٠٦ ٢٠٠٧	/٢٠٠٧ ٢٠٠٨	/٢٠٠٨ ٢٠٠٩	/٢٠٠٩ ٢٠١٠	/٢٠١٠ ٢٠١١
الاستهلاك من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي	٥٢٧٦٠	٥٩٥٧٠	٦٢٨٠١	٦٦٥١٦	٦٨٣٢٥
الوحدة ميكروجرام لكل م ٣					
كمية الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون	١٤٨٥٠٠	١٥٩٠٠٠	١٦٦٧٠٠	١٧٧٠٠٠	١٨١٩٥٠

حيث يتولد عن دعم الطاقة وخفض أسعارها تشجيع استهلاك المنتجات البترولية وينتج عنه زيادة خطورة التلوث على الحياة الانسانية والحيوانية والنباتية.

٢. توجد علاقة عكسية بين زياد مخصصات دعم الطاقة، و بين عدم تحقيق العدالة الاجتماعية في مصر، حيث تستفيد الطبقة الغنية التي لا تحتاج الى الدعم بصورة اكبر من الطبقة الفقيرة ويوضح ذلك الجدول التالي.

جدول رقم (٢): نسب استفادة شرائح المستهلكين المختلفة من دعم المنتجات البترولية والغاز

الطبيعي في مصر ديسمبر ٢٠٠٥

شرائح المستهلكين المختلفة	النسبة المتحصل عليها من دعم الطاقة	نصيب الأسرة من الدعم بالجنيه المصري
أقل من ٢٠%	١٣%	٢٣٤
ال ٢٠% الثانية	١٦%	٣١٤
ال ٢٠% الثالثة	١٧%	٥٥١
ال ٢٠% الرابعة	٢٠%	٧٤٠-٦٤٠
ال ٢٠% الخامسة	٣٤%	١٧٨٩

ويوضح الجدول السابق أن الطبقة الغنية هي التي تستفيد من الدعم بصورة أكبر من الطبقات الفقيرة، حيث أن ٢٠% الأعلى استهلاكاً تستحوذ على ٣٤% من إجمالي دعم الطاقة وهو ما يفوق الشريحتين الأشد فقراً. (وذلك يثبت صحة الفرض الثاني بالدراسة وهو وجود العلاقة العكسية ذات دلالة بين زيادة مخصصات دعم الطاقة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية).

٣. يمكن التأكد من صحة الفرض الثالث بالدراسة في وجود علاقة طردية ذات دلالة بين زيادة مخصصات دعم الطاقة، وبين زيادة عجز الموازنة العامة للدولة حيث زاد دعم الطاقة من ٥٤,٦ جنيه عام ٢٠٠٦/٧٠٠٦ إلى ٦١,١ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ بنسبة ٦,٨% واتساع العجز وارتفاعه عن نظيره بمقدار ٦,٤ مليار جنيه و يمثل ارتفاع مخصصات دعم الطاقة بنسبة ١١,٧% بينما نسبة العجز الكلي للموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦,٨% وتعد من اعلى المعدلات العالمية. وكما هو موضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٣): أ- مؤشر عجز الموازنة العامة للسنتين الماليين ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و٢٠٠٨/٢٠٠٧

السنة المالية	القيمة المطلقة لعجز الموازنة العامة بالمليون جنيه	عجز الموازنة كنسبة % من الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٤٦٩٧	٧,٣%
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦١١٢٢,٣	٦,٨%

ويتضح انه على الرغم من وجود علاقة طردية بين زياد مخصصات الدعم، وبين زيادة عجز الموازن العامة، الا ان نسبة زيادة عجز الموازنة العامة اقل بكثير من نسبة زيادة مخصصات الدعم، بالإضافة لما سبق والتأكد من صحة الفرض نفسه بالدراسة، ونتيجة الاستمرار في تقديم دعم الطاقة فأن العبء الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة كان سببا في انخفاض الفائض من (٢٤,١) مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الى (١١,١) مليار جنيه عجز عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ويوضح الجدول السابق ان دعم الطاقة هو السبب في زيادة الاثار السلبية الخطيرة على الموازنة العامة للدولة وعليه يمكن التأكد من صحة الفرض الثالث في وجود علاقة طردية بين زيادة مخصصات الدعم وبين زيادة عجز الموازنة العامة للدولة.

جدول رقم (٣): ب- العبء الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة من جراء دعم منتجات الطاقة

السنة	إجمالي ما تحصل عليه الموازنة من الهيئة	الدعم المقدم من الموازنة للهيئة	الفائض/العبء
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٥٦١٨,١	٤٣٢٠٣	٢٤١٥,١ فائض
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٣٣٦٢	٤٣٨٢٣,٥	٤٦١,٥ فائض
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٠٠٥٣	٧١١٨٣	١١١٣٠ عجز

٤. يمكن التأكد من صحة الفرض الثالث بالدراسة حيث توجد علاقة طردية ذات دلالة بين تزايد دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، و بين تفاقم مشكلة العجز في ميزان المدفوعات المصري نتيجة زيادة الواردات خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠١٤ حيث تزايد عجز الميزان البترولي من ٥,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ١٢.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنسبة زيادة قدرها ١١٨% ويوضح ذلك صحة العلاقة بين تزايد مخصصات الدعم وعجز ميزان المدفوعات..

جدول (٤): الصادرات والواردات البترولية لمصر (خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠١٤):

السنوات	الصادرات	الواردات	العجز/ الفائض
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٦	١١,٧	(٥,٧-)
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١,٧	١٧,٢	(٦,٦-)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٠,٢	١٩,٢	(٩,٠-)
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٥,٣	٢٧,٧	(١٢,٤-)

ويتضح من الجدول السابق وجود خلل في هيكل دعم الطاقة في مصر، وبالتالي الآثار السلبية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وارتفاع قيم العجز في الميزان التجاري البترولي لمصر كما هو موضح. وبصفة عامة يمكن التأكد من صحة الفرض الرابع بالدراسة وهو وجود علاقة طردية بين زيادة الاستهلاك المحلي للطاقة وزيادة عجز ميزان المدفوعات وخاصة الميزان البترولي لمصر، والدعم ليس هو السبب الوحيد في عجز ميزان المدفوعات بل هناك العديد من الأسباب الأخرى قد تكون مصدرا لهذا العجز.

٥. نجد انه كلما اتخذت الدولة المصرية خطوات جادة نحو اصلاح الدعم وترشيده كلما تحقق وجود الوفرة المالي، والتي يمكن تحويله الى النواحي الاجتماعية الأكثر أهمية، مثل المعاشات والتعليم والصحة، ويمكن التأكد من صحة الفرض الخامس وهو وجود علاقة عكسية بين ترشيد دعم الطاقة وبين زيادة المعاشات الناتج من الترشيد والذي تم في زيادة المعاشات من ٥ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ الى ١٠,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٥ بنسبة زيادة ١١٤% وتضاعف عدد المستفيدين من ١,٥ مليون اسرة الى ٢,٣ مليون اسرة وذايئبت صحة العلاقة ويؤكد صحة الفرض الخامس بالدراسة. وذلك كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم(٥): أهم البرامج الاجتماعية التي تمولها الموازنة العامة (٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠١٤/٢٠١٥)

البيان	٢٠١٢ / ٢٠١٣	٢٠١٣ / ٢٠١٤	٢٠١٤ / ٢٠١٥
معاش الضمان الاجتماعي	٣,٦٣	٥,٠٠	١٠,٧٠٠
معاش الطفل	٤٨	٤٢	٥٣
مساندة وتدعيم نظم المعاشات	٣٩٣٤٦	٥٦٨٩٣	٦٠,٩٠٨
مساعدات متنوعة	٢٠٤٠	٢٠٤٧	٥٣٤٧
خدمات الإسكان ومياه الشرب والصرف الصحي وغيرها	٢٥٧	٨٤٦٤	١٠١٦٢

وتعد الزيادة في معاش الضمان الاجتماعي هي الوحيدة التي تم تمويلها من الوفر الناتج من ترشيد دعم الطاقة بشكل واضح.

٦. الأثر الإنفاق على التعليم والصحة:

جدول رقم (٥/١): الإنفاق على الصحة والتعليم

العام	الإنفاق على الصحة بالميّار جنيّه	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق على التعلم (مليار جنيّه)	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦,١ مليار جنيّه	١,٥%	٦٦,١	٣,٨
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٣,٥	١,٦	٨٣,٦	٤
٢٠١٥/٢٠١٤	٤٢,٤	١,٨	٩٤,٣	٣,٩

المصدر: وزارة المالية البيان المالي لمشروع الموازنة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ وعلى الرغم من قيام الحكومة وتوفير ٤١ مليار جنيّه من ترشيد دعم الطاقة زاد بقيمة ٩ مليار جنيّه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وهي قيمة منخفضة وهو ما يؤكد ضرورة القيام بتوجيه الوفر المالي الى زيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية، اما الانفاق على التعليم بلغت الزيادة ١٧,٥ مليار جنيّه عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وانخفضت الى ١١ مليار عام ٢٠١٥/٢٠١٤ و٣,٩% من الناتج المحلي الاجمالي وهذه نسبة بعيد عن النسب المقررة في الدستور المصري والتي تستهدف ٦% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول السابق: أن الزيادة في الإنفاق على الصحة من ٣٣,٥ مليار جنيّه عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٤٢,٢ مليار جنيّه عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة زيادة قدرها ٢٧% وبلغ مقدار الزيادة ٩ مليار جنيّه. وتم توجيه الفر المالي الناتج من ترشيد دعم الطاقة الى تحيين مستوى الخدمة الصحية والتعليم.

ومن تحليل معظم الجوانب المتعلقة بمشكلة دعم الطاقة في مصر ومحاولة تقييمها نستخلص ايضا بعض النتائج التالية:

١. لا يمكن تحميل دعم الطاقة المسؤولية الكاملة عن عجز ميزان المدفوعات المصري خلال فترة الدراسة من ٢٠٠٤-٢٠١٤، وذلك نظراً لان الواردات من السلع الوسيطة استحوذت على نسبة كبيرة من اجمالي نسبة الواردات حيث يقدر قيمة عجز الميزان التجاري المصري عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بقيمة ٣,٧ مليار دولار.

٢. علاج مشكلة الدعم في مصر لا يمكن ان يتم بمعزل عن المشاكل الاقتصادية الاخرى، مثل الزيادة السكانية التي وصلت إلى ١٠٠ مليون نسمة، ومشكلة البطالة بنسبة أكبر من ١٢,٦% بما يوازي ٣,٥ مليون عاطل ٢٠١٦/٢٠١٧، وقصور الانتاج المحلي وبطء معدلات الانتاج السلعي، والتضخم العام الذي وصل إلى ٣٠% عام ٢٠١٧ وزيادة الاستيراد، وعدم ترشيد الاستهلاك.

٣. وجود السبب الرئيسي وراء مشكلة الدعم في مصر هو غياب الرقابة الصارمة على الجهات الحكومية، وانتشار الفساد والرشوة في المجتمع المصري.

٤. يعد المنهج الاسلامي لضبط وترشيد نفقات الدعم في مصر من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها علاج الآثار السلبية لدعم الطاقة في الاقتصاد المصري، لأن الترشيد في الاقتصاد الاسلامي هو حسن التعامل في الاموال كسباً وانفاقاً، والترشيد ولا يعني التقليل او الالغاء بشكل مطلقاً، ولا يعني الزيادة بشكل مطلقاً، ولكن هو الاعتدال ومراعاة مصلحة الفقراء ومحدودي الدخل. وهو كما تشير اليه الآية الكريمة في قوله تعالي ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [سورة الفرقان، الآية : ٦٧].

الخلاصة والتوصيات

لقد تناول هذا البحث الآثار السلبية لدعم الطاقة على الاقتصاد المصري وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٤ وباعتبار أن قضية دعم الطاقة من أكبر المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مصر حالياً، حيث تعددت هذه الآثار السلبية المترتبة على مشكلة دعم الطاقة ومساهمة هذا الدعم في تزايد الإنفاق الحكومي على دعم المنتجات البترولية والغاز الطبيعي وحقيقة الأمر فإن ذلك يأتي على حساب مجالات عديدة كالتعليم والصحة وفي المقابل يعود بالمنفعة على الطبقة الغنية.

مما أدى إلى زيادة الضغوط الاجتماعية هذه ناحية، أما الأخرى هي تلك الآثار السلبية على الجوانب الاقتصادية الأخرى وانخفاض الكفاءة الاقتصادية وسوء تخصص الموارد وزيادة أنماط استهلاكية سيئة وتحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد كثيف الطاقة ومن ثم فقد تعددت الآثار السلبية المترتبة على مشكلة دعم الطاقة ما بين مساهمة دعم الطاقة في تزايد

عجز الموازنة العامة نتيجة تزايد الاعتمادات المخصصة لها من الإنفاق الحكومي، هذه ناحية أما الأخرى بعض الآثار السلبية على مؤشر الاقتصاد الكلي في مصر والنواحي البيئية هذا إلى جانب الآثار السلبية على ميزان المدفوعات نتيجة الزيادة في الواردات من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي أو السلع الغذائية الأخرى وكان لابد من إصلاح هذه المنظومة وإتباع طريقة لترشيد الدعم في مصر والاستفادة من خبرات التجارب الدولية في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك وضوح الرؤية الإسلامية في علاج وتمويل نفقات الدعم عن طريق تمويل الدعم من فريضة ذكاة المال مع فرض ضرائب مالية أخرى، في عملية الإصلاح لترشيد الدعم وتخفيف الآثار السلبية المترتبة عليه نظرًا لتزايد قيمة دعم الطاقة بشكل لم يعد الاقتصاد المصري قادر على تحمله، وهذا ما دفع الحكومة المصرية في وضع السياسات والإجراءات لتخفيض قيمة الدعم مع رفع الأسعار المحلية على الطاقة، إلا أن هذه الزيادة لم تؤدي إلى انخفاض قيمة الدعم المرجوة منه، حيث يبلغ نسبة استفادة محدودي الدخل من الدعم العيني للمنتجات البترولية حوالي ٣٠% فقط من إجمالي الدعم المقدم بنحو ١٥٠ مليار جنيه وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٧ وحسب تصريحات الحكومة فإن الميزانية لا تتحمل، ومن هنا كان يلزم الحكومة بوضع خطة لترشيد دعم الطاقة في مصر ووضع الإجراءات الحكومية للتخفيف من حدة الآثار الناجمة عن عملية الإصلاح، ومن نتائج الإصلاح توجيه الوفر الناجم عن ترشيد دعم الطاقة إلى زيادة الإنفاق على الضمان الاجتماعي من ٣,٧ مليار جنيه إلى حوالي ١٠,٧ مليار جنيه وهذا ما يؤكد صحة الفرض الثاني في الدراسة.

الخلاصة والتوصيات

بعد تحليل معظم الجوانب المتعلقة بمشكلة الدعم ومحاولة تقييمها، نطرح مجموعة من التوصيات لتعظيم الاستفادة من عملية ترشيد الدعم، وتخفيف حدة الآثار السلبية التي تنجم عن السياسة الحالية للدعم، وذلك على النحو التالي:

- تقليل الأعباء الاقتصادية على الصناعة المصرية صديقة البيئة أو المتوافقة بيئيًا.
- ضرورة تكوين قاعدة بيانات حديثة ودقيقة وتفصيلية عن توزيع الدخل في مصر لإمكانية تحديد المستحقين للدعم بطريقة عادلة.

- ضرورة القيام بحملة اعلامية من خلال وسائل الاعلام لإبراز اصلاح وترشيد دعم الطاقة في مصر..
- يوصي الباحثون الأخذ بالدراسات العلمية التي أجريت بهدف تنظيم حركة المرور في مصر لما لها من آثار إيجابية في ترشيد استهلاك الطاقة وحماية البيئة من التلوث.
- تطوير استخدام البطاقة الذكية المستخدمة لتوفير الدعم اللازم للأسر المحتاجة، والاستفادة من التجارب الدولية الناجمة في اصلاح نظام الدعم والتي يمكن ان تحل البطاقة الذكية محل بطاقة الرقم القومي او رخص القيادة.
- توجيه جزء من الوفر الناجم عن ترشيد دعم الطاقة الى برنامج المدفوعات النقدية بهدف مساعدة الفقراء في التعامل مع الزيادة في الاسعار.
- يوصي الباحثون الحكومة المصرية بتوفير المعلومات لجماهير الشعب المصري عن تكاليف الوضع الحالي لدعم تلك المنتجات ووجه الاستفاد المتعددة التي سيجنيها المواطن المصري والاقتصاد المصري على حد سواء من الغاء الدعم لا سيما في مجالي تطوير التعليم وتحسين الرعاية الصحية.
- يوصي الباحثون الحكومة المصرية بإنشاء لجنة وزارية لمتابعة ملف اصلاح وترشيد دعم الطاقة من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي في مصر.
- يوصي الباحثون أن تتولى الحكومة المصرية شئون تحصيل أموال زكاة المال، والتي تقدر بنحو ٧٥ مليار جنيه سنويًا، خلاقًا للمصادر الأخرى للذكاة (صفوت النحاس، ٢٠١٧)..

المراجع

- إسماعيل صبري عبد الله (١٩٧٧) نحو نظام اقتصادي عالي جديد، الهيئة المصرية العامة لكتاب، القاهرة، ، ص ٨٨-٨٩.
- بدائل تطوير دعم الطاقة في مصر، مركز المعلومات لدعم واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، مايو ٢٠١٢،
- البنك المركزي المصري: التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

- البيان التحليلي عن مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٥/٢٠١٤ والبيان التحليلي عن مشروع الموازنة لأعوام أخرى من عام ٢٠٠٤-٢٠١٤ وزارة البترول، تقرير نتائج الأعمال، قطاع البترول، عدة تقارير غير منشورة
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النشرة السنوية للموازنة العامة للحساب الختامي، طبقاً للتصنيف الوظيفي، أغسطس ٢٠١٤
- حاتم الرفاعي: البترول وذروة الإنتاج وتداعيات الإنحدار، كلية الهندسة، جامعة عين شمس، الطبعة الأولى يناير ٢٠٠٨
- حسين شحاته: المنهج الإسلامي لضبط وترشيد نفقات الدعم، دار المنظومة، الرواد في المعلومات، الموقع الإلكتروني
- سعيد محمد علي: "الطاقة في بعد المشكلة والحول"، جريدة الوطن، البوابة الإلكترونية نوفمبر ٢٠١٤
- شريف عبد الودود(٢٠٠٩): الحلقة النقاشية للحديث حول خيارات الإبقاء على دعم الطاقة أو ترشيده أو توجيه القدر الأكبر منه على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، القاهرة
- عبد الحافظ الصاوي (٢٤ يناير ٢٠١٦): الاقتصاد المصري وعجز ميزان المدفوعات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، تقارير اقتصادية،،
- محمد فخري مكي(١٩٩٢): التغيرات الكلية في ميزان المدفوعات المصري، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين
- وزارة البترول والثروة المعدنية، البترول في مصر(الإنتاج - الاستهلاك - التجارة الخارجية) بيانات الإنتاج والاستهلاك من الزيت الخام والغازات الطبيعية والمنتجات البترولية عام ٢٠١٦
- A.M Freeman and other(1973): The Economental policy ،New York ، London، P.19.
- Abdallah shchata khattab(may/2007): "the impact of Reduering Energy intensive insustiers in Egypt" ،ECES workin Paper ،No 124.
- Environmental consideration industrial development "World Bank" Washington ،1978 ،P.1.
- Iea (1999): Warca energyouilook Insights Looking at Energy Subsidies: Gettint the Right.
- Markandya ،A " Development ،The Enviroment and Social world Bank Research observet. July ،1991. P.6.

www.aslamooline.com. البوابة الإلكترونية الدولية لصحة البيانات.

www.elwatan neus.con.2014

www.arabic.euronews.net,2017

الموقع الإلكتروني، " "، جريدة الوطن، العدد رقم ١٧٤٤ في ٢/٦/٢٠١٧.
الموقع الرسمي لشبكة الأنترنت الدولية: Savri- M- Khalil@hotmail.com
وزارة البترول والثروة المعدنية، "حقائق حول دعم المنتجات البترولية والغاز خلال العشر
سنوات الماضية على الربط التالي

Http://wwwpetroleum.gov.eg/arl/pgcs/factsiaspx

صفوت النحاس: حصيلة ذكاة المصريين، الموقع الإلكتروني.

**THE NEGATIVE IMPACTS FOR SUPPORTING
ENERGY ON EGYPTIAN BALANCE OF PAYMENT
IN THE TIME DURATION (FROM 2004-2014) AND
SUGGESTING A RATIONALIZATION FRAMEWORK**

[21]

Hamad, T. A.⁽¹⁾; Mandour, A. F.⁽¹⁾ and Mohamed, A. R.

1) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

This study drives at analyzing the negative impacts of supporting energy on Egyptian economy during the period from 2004-2014, suggesting a framework for rationalizing this energy. The energy problem is affecting all aspects in Egypt, the economic, social, and environmental aspects, in addition to risks the general budget and the balance of payment may be exposed to because of the increased governmental expenditure on supporting petroleum products and the

natural gas which affects in turn other several fields such as education and health.

The study sets a proposed framework for rationalizing and reforming support in Egypt. The study analyzes the negative aspects concerning the problem of supporting energy and the increase of the deficit of the state's general budget, as it has moved from 43.3 milliard pounds in 2006/2007 to 71.2 milliard pounds in 2007/2008 at a 64% increase of the total deficit, turning from 54.7 milliard pounds in 2006/2007 to 61.1 milliard pounds at a 11.7% increase in the general budget and a 6.8% in total deficit of the budget (which is the highest globally).

The researchers come to several results; that there is a significant correlation between increasing of importation and the exacerbation of the problem of supporting energy; as the deficit in the balance of payments has increased from 5.7 milliard dollars in 2004/2005 to 12.4 milliard dollars in 2007/2008 at 118% increase rate.

The study recommends collecting Zakat money by the government (about 75 milliard pounds/per year) of the total value of Islamic deposits in banks (2.9 billion pounds) that equals 75 milliard pounds per year.

The study counts on two integrated methods, the inductive method and the descriptive-analytical method.

The (energy support) data is collected from the information available from annual reports of the Egyptian Oil Public Organization; while the (total economy) indicator data is obtained from the Central Authority for Public Mobilization and Statistics, and the (international data) is collected from the International Financial Statistics (IFS).